



نحو استراتيجية لمجموعة البنك الدولي
من أجل المساواة بين الجنسين
اجتماع تشاوري مع اللجنة البرلمانية للمساواة بين الجنسين:
3 يونيو/حزيران 2015
موجز تقييمي
تونس، تونس

عُقد الاجتماع التشاوري مع أعضاء اللجنة البرلمانية للمساواة بين الجنسين يوم 3 يونيو/حزيران 2015 في العاصمة التونسية. وبعد عرض تقديمي قدمه فريق المساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي حول خلفية الاستراتيجية، ونطاقها المزمع، وعملية إعدادها، فُتح باب الحوار للاستماع إلى تعليقات المشاركين وتوصياتهم. ويوضح الموجز التالي أهم النقاط والتوصيات التي أثيرت في الاجتماع. إجمالي عدد المشاركين: 7.

الملاحظات التقييمية من الأطراف المعنية

1. أهم فجوات المساواة بين الجنسين التي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أخذها في الاعتبار وإعطائها الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في الحد من الفقر والتشجيع على قيام مجتمعات أكثر إنصافاً عند إعداد الاستراتيجية الجديدة للمساواة بين الجنسين، ينبغي على مجموعة البنك الدولي أن تولي اهتماماً بما يلي:

- **حواجز النقل أمام المرأة** حيث أن نقص القدرة على الانتقال يمثل قيدا رئيسيا أما وصول المرأة إلى سوق العمل. ينبغي أن تستكشف الاستراتيجية الجديدة مختلف الخيارات لتوفير وسائل للنقل العام آمنة ميسورة التكلفة وسهل الوصول إليها.

- الإطار القانوني والفجوة بين القوانين الجيدة وسوء التنفيذ: يعد الدستور التونسي لعام 2014

والقوانين المرتبطة به تقديمية للغاية ولا تميز بين الجنسين. لكن يبدو أن الممارسات التمييزية ضد المرأة شائعة وتنتشر بشكل خاص في ممارسات التعيين.

• **التمييز ضد المرأة في نوع العمل** يمثل مشكلة في تونس، حيث تتركز النساء في قطاعات أدنى أجرا من الاقتصاد بصرف النظر عن مستوى مهاراتهم.

• **المشاركة السياسية:** ينص الدستور التونسي لعام 2014 على المساواة بين الجنسين في العضوية البرلمانية ورغم احترام هذه المساواة في البرلمان، فعلى مستوى البلديات توجد فجوة كبيرة بين تمثيل الرجال والنساء. ومن المهم أن تشارك المرأة في الحياة السياسية على جميع المستويات ولا يقتصر ذلك على المستوى الوطني.

• **نقص خدمات رعاية الطفل** يمثل قيذا رئيسيا أمام مشاركة المرأة في الاقتصاد. وينبغي أن تستكشف الاستراتيجيات الجديدة الحلول القائمة في القطاعين العام والخاص وتقدم توصيات لتوفير هذه الخدمات بتكلفة ميسورة.

• **العنف القائم على النوع:** من المهم احتساب التكلفة المالية للعنف القائم على النوع واستخدام مبررات اقتصادية للضغط على الحكومة للتحرك في هذا الصدد.

وينبغي على مجموعة البنك الدولي أن تراعي أهمية رفع الوعي في المسائل التالية:

• **حقوق المرأة:** لا يدرك الكثير من النساء حقوقهن القانونية والحماية التي توفرها القوانين في أوضاع مثل الطلاق. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالمناطق الريفية حيث نقص الوعي أكثر حدة.

• من المهم إثارة نقاشات عامة حول قضية **العنف القائم على النوع** وتسليط الضوء على معدلات العنف ضد المرأة وتحفيز مشاعر المواطنين بشأن خطورة المشكلة.

2. توصيات بشأن كيفية تقديم مجموعة البنك الدولي مساندة أفضل للبلدان والشركات في جهودها الرامية إلى تقوية أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بحيث تتحقق نتائج أكثر استدامة

• يمكن ان تفيد الاستراتيجية في مراعاة الفروق الإقليمية: إذ توجد اختلافات ضخمة بين المناطق الحضرية والريفية ما يتطلب حلولاً مختلفة.

• ينبغي أن تدرس مجموعة البنك الدولي مسائل تتعلق **بالطبقة الاجتماعية** وكيف تؤثر على الفرص الاقتصادية للمرأة.